

ويجعل النظر على وقته لنفسه ثم من بعده للإرشد
في الإرشد من أولاده وأولاد أولاده ثم توفي الوافي
الرحمة الله تعالى وخلف بنتا منتقلة بالنظر
على الوافي ثم توفيت إلى رحمة الله تعالى وخلف
ولدين ذكر وأُنثى فاستمر الولد الذكر يباشر قبض ربع
الوقف بنفسه ويحاطة من حيث أن لا يمكن شئ الجهد
من الولد من رشد بنت النظر والحال أن الوافي ليس
غير معلوم الناظر فعل الولد القابض لربع الوقف
بغير ما قبضه من ربع الوقف أم لا **اجاب**
لغيره أن يأخذ في مقدار عمله شئ وهو متبرع في العمل
الذي لا يفر من الحاكم **سئل** في تجرد بر عبده وم
حاكم به حنفى وجعل له في وقته جرد مونة عشرة
انصاف في كل شهر وقدر له أيضا الحاكم الشرعي والنظر
وولي الأمر في وقف للمؤمنين الشريفين جامكية الحياة
والحلال إن سيده وصنع به على جامكته وانفقته
وما زال واضع اليد على جامكته الحان توفي إلى رحمة
الله وخلف مالا وولد له الممدبر الموقوف الرجوع على
تركته به بجامكته وقبض ما جعله سيده في وقته
أم لا وكيف الحال **اجاب** يستحق الموقوف جامكته
الحياة من وقت العتق وإن كان معقنه فبضمها
ولم يندفعها إليه له الرجوع في تركته **سئل** في تقص
اجر

اجرة
الجر مستولدة احارة عين لشخصه كاملة اجارة
مجمعة شرعية بايجاب وقبول شرعيين ثم بعد مضي
بعض المدة عقد عقدها على شخص آخر فهل هذا العقد
موقوف على اجارة الملتا حرام لا واذا اقلتم لا فتمل
للزوج اجارة الملتا اجر على اخذها منه لئلا لا يستمتع
بالملسا جراحه بل يارده هاله ارا وما الفكر في ذلك
اجاب بضم العقده ولكن لا يلزم الملتا حرام
يمكن الزوج منها والملتا حرام بغيره من الزوج حتى
تتقضى مدة الاجارة وهي تقبى بقصد النكاح وهو بالخيار
ان سألنا فقها معروفا واشتدروا ان سألنا فقها اديس
سئل شخص مقر في وظائف معلوم النكاح هديه
مكاتبه الوقف شروطا ومعه بذلك شئ من الناظر
الشرعي عليه ومن افندي قام في العسكرة مستند شرعي غايبا
معلوم بذلك ثم ان البعض من الوظائف المذكورة مترتبة
في محاسن التفتيش التي يتعمل الاذ وبعضها خارج
المحاسبة المذكورة وشاهد الوقف للوظائف من اعمده
جميع الوظائف بغير الشريعة في اوقافها فقام الشخص
الناظر طالب الناظر معلوم وظايفه المذكورة فامتنع
الناظر من دفعه ذلك وقال له ما ادفع لك الا معلوم
الوظائف التي دخل المحاسبة والوظائف الخارجة
ما ادفعها وامتنع الناظر من دفع ذلك فهل يجب على الناظر

اجارة

وقف